الأمم المتحدة

A/C.2/72/L.2

الجمعية العامة

Distr.: Limited
27 September 2017
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والسبعون
اللجنة الثانية
البند ١٩ من جدول الأعمال
التنمية المستدامة

تركمانستان: مشروع قرار

تعزيز الروابط بين جميع وسائط النقل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[١]، وجدول أعمال القرن ٢١[٢]، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[٣]، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة[٤]، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)[٥]، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[٦]،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحوُّل، وتعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن

---

(١) *تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب) القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) القرار دإ-٢/١٩، المرفق.

(٤) *تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٦) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرطٌ لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفّذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضاً قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتدعمُها وتكملُها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتؤكد من جديد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تشير إلى اتفاق باريس المعتمد في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[٧]،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٢١٣/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، المعنون ”دور النقل وممرات النقل العابر في ضمان التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة“، وقرارها ١٩٧/٧٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، المعنون ”السعي إلى إقامة تعاون شامل لجميع وسائط النقل في سبيل تعزيز الممرات المستدامة للنقل العابر المتعدد الوسائط“،

وإذ ترحب بالجهود التي بذلتها حكومة تركمانستان لاستضافة المؤتمر العالمي الأول للنقل المستدام، الذي عقد في عشق آباد يومي ٢٦ و ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦،

وإذ تشير إلى بيان عشق آباد بشأن الالتزامات والتوصيات المتعلقة بالسياسات العامة الصادرة عن المؤتمر العالمي للنقل المستدام، وإذ تشير إلى أهمية تنفيذها[٨]،

وإذ تحيط علماً بإعلان عشق آباد، الذي اعتُمد في المؤتمر الدولي الرفيع المستوى بشأن الدور الذي تضطلع به ممرات النقل العابر في ضمان التعاون الدولي والاستقرار والتنمية المستدامة الذي عقد في عشق آباد، يومي ٣ و ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤[٩]، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، والاتحاد الدولي للنقل على الطرق،

وإذ تشير إلى قراراتها ٢١٥/٥٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٧٦/٥٦ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ١٢٩/٥٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢١٥/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٢١١/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢٢٣/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٢٢٣/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ٢٣٤/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٢٤/٧٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ بشأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المختصين، ولا سيما القطاع الخاص،

---

(٧) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م أ-٢١، المرفق.

(٨) A/C.2/71/6، المرفق.

(٩) A/68/991، المرفق.

وإذ تشير أيضاً إلى قراراتها ٥٧/٣٠٩ المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣ و ٥٨/٩ المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ و ٥٨/٢٨٩ المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ و ٦٠/٥ المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ و ٦٢/٢٤٤ المؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨ و ٦٤/٢٥٥ المؤرخ ٢ آذار/مارس ٢٠١٠ و ٦٦/٢٦٠ المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢ و ٦٨/٢٦٩ المؤرخ ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤ و ٧٠/٢٦٠ المؤرخ ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦ بشأن تحسين السلامة على الطرق في العالم والحاجة إلى وضع خطط لتحسين السلامة على الطرق على امتداد ممرات العبور البري الدولية بما يتماشى والخطة العالمية لعقد العمل من أجل السلامة على الطرق ٢٠١١-٢٠٢٠،

وإذ تشير كذلك في هذا الصدد إلى تعيين المبعوث الخاص للأمين العام المعني بالسلامة على الطرق،

وإذ تشير إلى عمل فريق الأمين العام الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالنقل المستدام، وترحب على وجه الخصوص بالتقرير الذي أعدّه عن آفاق النقل على الصعيد العالمي،

وإذ تدرك أهمية مبادرة ”حزام واحد، طريق واحد“، الرامية إلى تطوير ممرات النقل المتعدد الوسائط وممرات العبور وإحياء طريق الحرير القديم بالاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة لتسهيل النقل الدولي، بما يشمل جميع وسائط النقل،

وإذ تدرك أيضاً أهمية مبادرة ”تيسير التنقل المستدام للجميع“ الرامية إلى الجمع بين مختلف الجهات الفاعلة في مجال النقل لكي تعمل كيد واحدة، والنهوض بالتنقل المستدام على الصعيد العالمي، ومساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠،

وإذ تكرر تأكيد أهمية تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، بوسائل منها إنشاء نظم تتسم بالكفاءة للنقل العابر تربطها بالأسواق الدولية وتعزيز هذه النظم، وإذ تعيد في هذا الصدد تأكيد أن إعلان ألماتي[١٠] وإعلان فيينا وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤[١١] تشكل إطاراً أساسياً لإقامة شراكات حقيقية بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية وشركائها في التنمية على الصعيد الوطني والثنائي ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي،

وإذ تشدد على أهمية تعزيز الترابط بين الجزر وربط اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية بالأسواق الإقليمية وبسلاسل الإمدادات العالمية، بما في ذلك عن طريق إدماجها في ممرات النقل البحري وممرات النقل المتعدد الوسائط والممرات الاقتصادية القائمة والناشئة، وتشجيع مبادرات النقل المستدام في سياق إطار الشراكة للدول الجزرية الصغيرة النامية،

وإذ تكرر تأكيد أهمية العمل بنشاط على دعم استثمارات القطاع الخاص، بوسائل منها إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص والجمع بين المنح والقروض، من أجل تطوير وصيانة البنى التحتية

---

(١٠) *تقرير المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية، بشأن التعاون في مجال النقل العابر، ألماتي، كازاخستان، ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣* (A/CONF.202/3)، المرفق الثاني.

(١١) القرار ٦٩/١٣٧، المرفقان الأول والثاني.

للاتصالات والنقل المتعدد الوسائط، من قبيل خطوط السكك الحديدية والطرق والطرق المائية والمستودعات ومرافق الموانئ في أقل البلدان نمواً، وإذ تشير في هذا الصدد إلى أن إعلان إسطنبول وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً[١٢] يبرزان الحاجة إلى تشييد البنى التحتية لأقل البلدان نمواً باعتبار ذلك أحد مجالات العمل ذات الأولوية،

وإذ تشدد على ضرورة تعزيز مواءمة القواعد والوثائق وتبسيطها وتوحيدها، بما في ذلك تنفيذ الاتفاقيات الدولية بشأن النقل والعبور والاتفاقات الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية تنفيذاً كاملا وفعالا،

وإذ تلاحظ أنه من الضروري، عند إقامة نظم النقل المتعدد الوسائط، من الضروري مراعاة النقل الطرقي والنقل بالسكك الحديدية والنقل الجوي والبحري والنقل بالعبَّارات، وكذلك وسائط النقل غير الآلية مثل ركوب الدراجات والمشي، وينبغي التركيز على وسائط النقل المنخفضة الكربون وزيادة الاعتماد على شبكات النقل المترابطة، بما في ذلك نُظم النقل العام، من أجل التنقل بسلاسة و ''من الباب إلى الباب'' وربط الناس والبضائع،

وإذ تحيط علماً بأهمية تعزيز ربط شبكات النقل من خلال نظام متكامل للنقل المتعدد الوسائط يعزِّز على النحو الأمثل إنشاء طرق سريعة وسكك حديدية وممرات مائية وموانئ مترابطة، ويقلِّل من استهلاك الطاقة والأراضي والموارد الأخرى، ويولِّد قدراً أقل من انبعاثات غازات الدفيئة والمواد المستنفدة لطبقة الأوزون والملوثات الأخرى، ويقلِّل إلى أدنى حد ممكن من الآثار الاجتماعية السلبية الناشئة عن منشآت النقل وعملياته،

وإذ تنوه إلى أهمية دعم الجهود الرامية إلى تزويد المجتمعات المحلية في المناطق الريفية في البلدان النامية بسبل الوصول إلى الطرق الرئيسية وخطوط السكك الحديدية وخيارات النقل العام التي تتيح الاستفادة من الأنشطة والفرص الاقتصادية والاجتماعية في المدن والبلدات والتي تطلق العنان للإنتاجية والقدرة التنافسية لأصحاب المشاريع الحرة وصغار المزارعين في المناطق الريفية، والتي ستكون خطوات هامة وضرورية لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ووعدها بـ ''عدم ترك أي أحد خلف الركب''،

وإذ تشدد على ضرورة تعزيز إدماج العلم والتكنولوجيا والابتكار في نظم النقل المستدام من خلال الاستفادة من الفرص التكنولوجية في العقود المقبلة بغية إحداث تغييرات أساسية وجذرية في نُظم النقل، بما في ذلك تكنولوجيات كفاءة استخدام الطاقة، إضافةً إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وتعزيز الدعم المقدَّم إلى البلدان النامية من أجل بناء قدراتها،

وإذ تكرر تأكيد أهمية ممرات النقل وممرات العبور في تيسير روابط النقل على الطرق المحلية وتعزيز سبل الربط بين المدن والأرياف لحفز النمو الاقتصادي على الصعيدين المحلي والإقليمي، وتعزيز الترابط بين المدن والناس والموارد وتيسير التجارة داخل الأقاليم وفي ما بينها،

وإذ تكرر أيضاً تأكيد ضرورة تحديد ممرات النقل الدولية وتصميمها وإقامتها مع مراعاة سلامة مستخدمي وسائل النقل وحمايتهم والمزايا التنافسية لكل وسيلة من وسائل النقل، والاستجابة

---

(١٢) *تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، إسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١* (A/CONF.219/7)، الفصلان الأول والثاني.

للاحتياجات من البنى التحتية والإطار التنظيمي والمؤسسي للخدمات التي توفرها تلك الممرات، بما يشمل تعزيز الحوار الاجتماعي، والسلامة والصحة في مكان العمل، ومبدأ التوازن بين الجنسين في القوة العاملة،

وإذ ترحب بالجهود التي تبذلها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة المعنية، والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، ولا سيما البنك الدولي، والمصارف الإنمائية الإقليمية، ومنظمة الجمارك العالمية، ومنظمة التجارة العالمية، والاتحاد الدولي للنقل على الطرق، والاتحاد الدولي للسكك الحديدية، والمنتدى الدولي للنقل، كل في نطاق ولايته، من أجل إقامة الممرات الدولية والإقليمية للنقل والنقل العابر وتشغيلها،

وإذ تكرر تأكيد ضرورة مواصلة التعاون الدولي من أجل التصدي للمسائل المتعلقة بممرات النقل وممرات العبور بوصفها عنصراً هاماً من عناصر التنمية المستدامة،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن دور النقل وممرات العبور في ضمان التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة[١٣]،

وإذ تؤكد ضرورة تعبئة موارد مالية إضافية، عند الاقتضاء، من أجل تطوير بنى النقل التحتية وخدمات النقل، بوسائل منها تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بغية تحقيق تنمية مستدامة تشمل الجميع،

١ - ***تتعهد*** بتعزيز دور النقل المستدام في ربط الناس والمجتمعات المحلية بأماكن العمل والمدارس والرعاية الصحية وإيصال السلع والخدمات إلى المجتمعات الريفية والحضرية، ومن ثَم إتاحة الفرص المتساوية للجميع وعدم ترك أي أحد خلف الركب؛

٢ - ***تقرر*** إعلان سنة ٢٠١٨ سنة دولية للنقل المستدام؛

٣ - ***تشجع*** جميع الدول ومنظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الأخرى على اغتنام السنة الدولية للتشجيع على العمل على جميع المستويات، بسبل منها التعاون الدولي ودعم النقل المستدام كوسيلة للنهوض بالتنمية المستدامة وتسريع وتيرتها؛

٤ - ***تدعو*** الأمين العام إلى مواصلة تعزيز وتيسير التعاون الدولي الفعال في مسائل النقل المستدام، وتشجع في هذا الصدد على بذل مزيد من الجهود، عند الاقتضاء، لتعزيز تنسيق عمل منظومة الأمم المتحدة في مجال النقل؛

٥ - ***تدعو أيضاً*** الأمين العام إلى النظر في الدعوة إلى عقد مؤتمر عالمي آخر للنقل المستدام، وذلك من أجل ضمان تنفيذ أهداف المؤتمر العالمي الأول للنقل المستدام، وتشير إلى أن ذلك المؤتمر سيموَّل من موارد خارجة عن الميزانية؛

٦ - ***تشجع*** الدول الأعضاء على إبداء اهتمامها باستضافة ذلك المؤتمر؛

٧ - ***تشجع*** جميع الأطراف المهتمة على تمويل برنامج منحة الطاقة ”توفير الطاقة للمستقبل الذي نصبو إليه“، الذي يهدف إلى تعزيز الطاقة من أجل النقل المستدام من خلال بناء

(١٣) A/70/262.

القدرات على أفضل الممارسات والتنفيذ الناجح لمشاريع النقل المستدام للطاقة، وتسليط الضوء على الابتكارات، والتصدي للتحديات المتصلة بتوفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل آمنة وميسورة التكلفة ويمكن الوصول إليها ومستدامة؛

٨ - ***تدعو*** إلى بذل الجهود من أجل تعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي، بوسائل منها تحسين البنى التحتية للنقل وتعزيز الترابط وتيسير التجارة والاستثمار؛

٩ - ***تدعو*** جميع الدول التي لم توقّع بعد على اتفاقيات الأمم المتحدة واتفاقاتها بشأن تيسير النقل والنقل العابر أو لم تصدّق عليها أو تنضم إليها بعد إلى أن تنظر في القيام بذلك، ومنها الاتفاقية الدولية لتنسيق عمليات رقابة السلع على الحدود[١٤] والاتفاقية الجمركية المتعلقة بالنقل الدولي للبضائع بمقتضى دفاتر النقل الدولي البري (اتفاقية النقل الدولي البري)[١٥]؛

١٠ - ***تشجع*** مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، والمؤسسات المالية الدولية المعنية، والجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية، والقطاع الخاص، على مواصلة تنسيق جهودها والتعاون على تعبئة المساعدة المالية والتقنية للبلدان في سبيل تعزيز الروابط بين جميع وسائط النقل سعياً إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

١١ - ***تشدد*** على ضرورة تغطية تكلفة جميع الأنشطة التي قد تنجم عن تنفيذ هذا القرار من المساهمات الطوعية الخارجة عن الميزانية.

---

(١٤) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1409, No. 23583.

(١٥) المرجع نفسه، المجلد ١٠٧٩، الرقم ١٦٥١٠.